دور نموذج التحكيم في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة عن نموذج التحكيم الإماراتي

أحمد موسى

زكريا الحاطي

الجامعة البريطانية في دبي

المقدمة

يعد التحكيم كأحد أهم الوسائل لتعزيز المناخ الاقتصادي عبر توفير مناهج و أنظمة تحكيم ذات كفاءة عالية و التي تساعد على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية كون التحكيم يعد المسار المفضل لفض النزاعات كبديل عن التقاضي للمستثمرين الأجانب،[1] لا سيما في المنازعات التجارية، لأسباب عدة منها ألفة المستثمر لمنهج و قوانين التحكيم و توفيرها سبل الاختيار الإجراءات ومعاييرها الموحدة عالميا و خصوصيتها التامة في فض النزاع،[2] فعلى ذلك، تعتبر الإمارات العربية المتحدة من رواد التحكيم ليس فقط على الصعيد الإقليمي بل و العالمي أيضا بالفضل الى العديد من العوامل أهمها بناء منظومة تحكيم محكمة و متكاملة تتماشى مع المعايير المتعرف بها دوليا،[3] وعلى ذلك يتبين أهمية التحديث المستمر لنظام التحكيم المحلي لضمان تطور اقتصادي مستدام في الدولة يرتكز على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا ملاحظة اهتمام المشرع الإماراتي (المشرع) في تقنين هذه التطورات إقرار القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن قانون التحكيم (القانون) والذي ترتب عليه إلغاء المواد 203 الى 218 من قانون الإجراءات المدنية والتي كانت تنظم سير التحكيم في الدولة قبل إصدار قانون التحكيم،[4] بالإضافة إلى تأسيس مراكز تحكيم عالمية مثل مركز دبي للتحكيم الدولي ومركز سوق أبوظبي العالمي للتحكيم و مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي و غيرها .

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء الى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يختص بتلخيص أهم المزايا الموجودة في قانون ونظام التحكيم المطبق اتحاديا و في مراكز التحكيم في كل إمارة لمقارنتها بالأنظمة المطبقة عالميا لتحديد الخصائص و المزايا الحاضرة والغائبة من منهج التحكيم الإماراتي،

المبحث الثاني يختص بتحديد أثر نموذج التحكيم الإماراتي على الاقتصاد الإماراتي بالتحديد على مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر و مقارنتها بالإحصائيات و المؤشرات في أنظمة التحكيم البارزة عالميا لتحديد العوامل الجاذبة و الرادعة في نظام التحكيم الإماراتي والتي سوف يترتب عليها توصيات هذه الدراسة.

---

[1] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: الطرق البديلة لتسوية النزاعات التجارية، مايو 2023 رابط الموقع: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-proceduresernative-methods-to-settle-disputes-

[2] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: الطرق البديلة لتسوية النزاعات التجارية، مايو 2023 رابط الموقع: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures/alternative-methods-to-settle-disputes-

[3] وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة: "الاقتصاد" تؤكد الدور المحوري لتعديلات قانون التحكيم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي ودعم مكانته المرموقة عالمياً، ديسمبر 2023، الرابط: https://www.moec.gov.ae/-/-

المبحث الأول: في النظر إلى نظام التحكيم الإماراتي و اختلافه عن أنظمة التحكيم العالمية

يحتوي هذا المبحث على مطلبين رئيسين :-

المطلب الأول : نبذة عن نظام التحكيم في التشريع الإماراتي و ماهيته و أهم خصائصه

المطلب الثاني : خصائص أنظمة التحكيم البارزة عالميا لتعليل الموقف التشريعي و التنظيمي للتحكيم في الإمارات.

المطلب الأول

نبذة عن نظام التحكيم في التشريع الإماراتي و ماهيته و أهم خصائصه

لقد قنن المشرع الإماراتي القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن قانون التحكيم بهدف تنظيم قواعد وإجراءات التحكيم في الدولة، مواد القانون مستمدة من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (القانون النموذجي) الذي انضمت إليها دولة الإمارات في عام 2018،[5] ومع ذلك فلم يتقيد المشرع بمواد القانون النموذجي، بل وعلى العكس فقد أطفأ الاضافات عليه وحدثه لملائمة إحتياجات السوق المعاصر، من هذه التحديثات إجبار الأطراف الموقعة على اتفاقية التحكيم أن يكونوا ذو أهلية تصرف في النزاع وتعديل على تاريخ بدء إجراءات التحكيم وإتاحة الفرصة لأطراف النزاع ولجنة التحكيم باستعمال تقنيات التكنولوجيا الحديثة لإتمام خطوات التحكيم واضافة القانون ضمان صريح بخصوصية الجلسات و حكم التحكيم و غيرها.[6]

بعيدًا عن القانون النموذجي، حدد القانون نطاق سريانه على كل تحكيم في الدولة ما لم يكن هناك اتفاق مسبق ما بين الاطراف عن القانون الواجب سريانه،[7] العكس صحيح فالقانون ايضا يسري على أي إجراء تحكيم خارج الدولة تم الاتفاق على خضوعه إلى القانون الإماراتي،[8] القانون ايضا ينطبق في حال كان موضوع النزاع عقد محكوم بقوانين الدولة والتي بموجبها تفرض تطبيق قانون التحكيم الإماراتي تلقائيا،[9] من الواجب الذكر في هذا السياق بأن القوانين الاتحادية غير ملزمة التطبيق في المناطق الحرة المالية،[10] على ذلك الأساس مراكز التحكيم القابعة في المناطق الحرة المالية مثل مركز دبي للتحكيم الدولي ومركز سوق أبوظبي العالمي خارج نطاق تطبيق القانون الاتحادي و علاوتا عنه يملكان قوانينها وإجراءاتها الخاصة.[11]

---

[5] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: القانون الاتحادي للتحكيم، يوليو 2022 رابط الموقع: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures/alternativemethods-to-settle-disputes-/uae-federal-law-on-arbitration

[6] Aaqib Javeed, "Arbitration Law in the UAE: An Overview on Jurisdiction" [2021] SSRN Electronic Journal.

[7] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 2 البند 1

[8] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 2 البند 2

[9] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 2 البند 3

[10] قانون اتحادي رقم (8) لسنة 2004 بشأن المناطق الحرة المالية المادة 3

[11] Aaqib Javeed, "Arbitration Law in the UAE: An Overview on Jurisdiction" [2021] SSRN Electronic Journal.

عرف القانون رقم (2018) لسنة بشأن التحكيم كتالي:

"وسيلة ينظمها القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم... بناء على اتفاق الأطراف[12]"

وعلى ذلك يتضح بان المقرر الأساسي لأي إجراء تحكيم هو اتفاق التحكيم المبرم ما بين الأطراف المتنازعة، شرع القانون ثلاث حالات أو صور لإبرام اتفاق التحكيم، أولها شرط التحكيم، وهو اتفاق سابق لنشأة النزاع ويمكن إبرامها في اتفاق مستقل أو ضمن عقد معين،[13] ثانيا، مشارطة التحكيم التي تنص على اتفاق للتحكيم مبرم من بعد قيام النزاع حتى لو تم الاتفاق بعد رفع الدعوى في المحكمة النظامية، على عكس شرط التحكيم، مشارطة التحكيم تلزم الأطراف المتنازعة على تحديد النزاعات التي يجب إحالته إلى التحكيم،[14] ثالثا، وثيقة تتضمن شرط التحكيم و التي تحيل النزاع الى التحكيم بناء على شرط تحكيم في وثيقة مرتبطة بالنزاع ولكن ليست ضمن موضوع النزاع،[15] في جميع الحالات يوجب القانون إبرام اتفاق التحكيم كتابيا وإلا ثبت بطلانه.[16] بخصوص سلطة هيئة التحكيم، طبق القانون مبدأ "kompetenz-kompetenz" والذي يفوض للهيئة بالبت في اختصاصها بناءً على طلب أحد الأطراف والذي يمكن أن يؤول إلى إبطال اتفاق التحكيم أو إثبات عدم وجوده أو عدم اختصاص التحكيم بموضوع النزاع.[17]

خصائص قانون التحكيم الإماراتي :

1. قابلية التحكيم الالكتروني، حيث سمح باستعمال التقنيات الالكترونية الحديثة في إجراءات التحكيم مثل اصطلاح الرسائل الالكترونية كاتفاق للتحكيم وإعلان بدء إجراءات التحكيم والتوقيع حكم التحكيم، بالإضافة إلى تفويض الهيئة السلطة لعقد الجلسات عبر الوسائل الالكترونية بغياب اتفاق الأطراف عن مكان التحكيم.[18]
2. تعدد النزاعات القابلة للتحكيم، فلم يحد القانون التحكيم بمواضيع معينة بل أتاح المجال للتحكيم في المنازعات البحرية و التجارية و المدنية بغض النظر إن كانت عقدية أم لا، والذي يعد ميزة عن الانظمة الاخرى.[19]
3. مرونة الشكلية القانونية: لا يشترط القانون الإماراتي صيغة ورقية أو توقيعًا تقليديًا لعقد التحكيم أو وثائقه، بل يكفي التحقق من وجود تعبير إلكتروني موثق عن إرادة الأطراف، مما يسهل إبرام الاتفاقيات وتسريع الإجراءات، خاصة في العلاقات التجارية الدولية.[20]

---

[12] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 1

[13] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 5 البند 1

[14] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 5 البند 2

[15] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 5 البند 3

[16] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 7

[17] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 19 و مصدر سابق Aaqib Javeed

[18] سيد أحمد محمود: إلكترونية التحكيم في القانون الإماراتي الجديد رقم 6 لسنة 2018, 2022 يونيو, مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية العدد 2 المجلد 19

[19] عماد الحي و صالحة الخلافي: مدى فاعلية التحكيم في المنازعات البحرية وفقا لقانون التحكيم الإماراتي رقم ٦ لسنة ٢٠١٨ والاتفاقيات الدولية, المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والانسانية المجلد 33 الطبعة 2 2022

[20] سيد أحمد محمود: إلكترونية التحكيم في القانون الإماراتي الجديد رقم 6 لسنة 2018, 2022 يونيو, مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية العدد 2 المجلد 19

4. الاعتراف بقوة التنفيذ: يعترف القانون الإماراتي بالأحكام الصادرة عن التحكيم الإلكتروني ويمنحها حجية وقوة تنفيذية أمام القضاء، شريطة الالتزام بالضمانات القانونية، ما يمنح الطمأنينة للمستثمرين ويشجع اللجوء إلى التحكيم بدلاً من القضاء.[21]
5. التوافق مع الاتفاقيات الدولية: جاء القانون الإماراتي متسقًا مع اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وراعى مبادئ قانون الأونسيترال النموذجي، مما يعزز من موثوقية التحكيم في الدولة على الصعيد الدولي.[22]

المطلب الثاني:

أنظمة التحكيم الإقليمية والعالمية مقارنتها بنظام التحكيم الإماراتي

في عام 2020 أقرت منظمة الأونسيترال تطابق كل من القانون الاتحادي بشأن التحكيم وقانوني مركز دبي الدولي و سوق أبوظبي العالمي للتحكيم قوانين متماشية لمعايير القانون النموذجي،[23] يترتب على ذلك قواسم مشتركة كبيرة بين نظام التحكيم الإماراتي وتلك المطبقة في باقي الدول، على ذلك سوف نناقش مجالات الاختلاف ما بين القانون النموذجي والقانون الاتحادي ومن ثمة مقارنة مختصرة ما بينها وبين التشريعات البارزة عالمياً.

أوجه اختلاف ما بين القانون الاتحادي و النموذجي:

1. يشترط القانون الإماراتي على أن يكون الموقع على اتفاق التحكيم شخصا ذو أهلية أو مفوض ذو صلاحية مثبتة أما القانون النموذجي فلم يوجب أهلية الموقع على الاتفاق.[24]
2. تبدأ إجراءات التحكيم الإماراتية في اليوم الذي يلي تشكيل هيئة التحكيم أما النموذج فقد حدد اليوم الذي يتسلم فيه المدعى عليه اشعار إحالة النزاع الى التحكيم.[25]
3. امكانية اتمام إجراءات وعقد جلسات التحكيم باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في القانون الإماراتي، حيث سمح باستعمال التقنيات الالكترونية الحديثة في إجراءات التحكيم كاصطلاح الرسائل الالكترونية كاتفاق للتحكيم وإعلان بدء إجراءات التحكيم والتوقيع على حكم التحكيم، بالإضافة إلى تفويض الهيئة السلطة لعقد الجلسات عبر الوسائل الالكترونية بغياب اتفاق الأطراف عن مكان التحكيم، و التي هي خاصية لم يتطرق إليها النموذج الى في حالة الاتفاق على التحكيم عبر الرسائل الالكترونية [26].
4. يؤكد القانون الإماراتي على خصوصية جلسات و أحكام التحكيم في مادتين من القانون بينما لا يوجد ثمة خصوصية لجلسات التحكيم في النموذج وهو الذي يعد نقصًا كبيرًا في النموذج

---

[21] الكتبي رشيد بن الله عبد سعيد الله عبد: دولة في الإلكترونيك التحكيم لاتفاق القانوني التنظيم المتحدة العربية الإمارات, كلية القانون في جامعة الإمارات, نوفمبر 2018

[22] Aaqib Javeed, "Arbitration Law in the UAE: An Overview on Jurisdiction" [2021] SSRN Electronic Journal.

[23] Thomas Snider and Sara Koleilat-Aranjo, "UNCITRAL Confirms UAE Arbitration Laws As Model Law-Based" (*Al Tamimi & Company*, August 19, 2020) <https://www.tamimi.com/law-update-articles/uncitral-confirms-uae-arbitration-laws-as-model-law-based/> accessed May 13, 2025.

[24] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 4

[25] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 27 و قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري 1985 المادة 21

[26] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 28 و قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري 1985 المادة 7

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أحد أسباب تفضيل الأطراف المتنازعة للتحكيم على التقاضي هي الخصوصية التي يتيحها التحكيم .[27]

5. يتيح القانون الإماراتي إمكانية دخول طرف ثالث ذو مصلحة في التحكيم بإذن من هيئة التحكيم أما النموذج فصمت عن إمكانية انضمام أطراف أخرى إلى الخصومة.[28]
6. الإجراءات المرنة والسريعة، حيث نص القانون الإماراتي عن عدم انقطاع الإجراءات التحكيمية أو التنفيذية في حال طلب أحد الأطراف تدابير مؤقتة او تحفظية أو الطعن باختصاص أو استقلالية اللجنة أو في دعوى بطلان الحكم فيما سعى المشرع أن تجري الإجراءات من دون انقطاع حتى تثبت البينة لغير ذلك، أما النموذج فيوجب وقف إجراءات التحكيم او تنفيذ الحكم في العديد من الحالات وبالتالي إطالة فترة التحكيم. [29]

المبحث الثاني: تأثير نموذج التحكيم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية

لقد أثر نموذج التحكيم الإماراتي على الاقتصاد الإماراتي بالتحديد على مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، على ذلك سوف تتم مقارنة بالإحصائيات و المؤشرات الاقتصادية لتحديد العوامل الجاذبة و الرادعة في نظام التحكيم الإماراتي والتي سوف يترتب عليها توصيات هذه الدراسة.

يهدف هذا المبحث إلى مناقشة تأثير نظام التحكيم تشريعيا وعمليا على جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، خصوصا في ظل تطور إطار التحكيم المستمر في الدولة.

المطلب الأول: في تدفق الاستثمارات الأجنبية أثر نظام التحكيم الإماراتي

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط في مطلع القرن، على ذلك حددت الدولة الهدف إلى تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على النفط عبر جذب رؤوس الأموال الأجنبية،[30]وتظهر البيانات الإحصائية الواردة في "بيان المناخ الاستثماري" لعام 2023 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن الإمارات حصلت على تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة كبيرة، حيث حددت الحكومة أهدافًا طموحة لجذب 150 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال العقد المقبل.[31]

بناءً على ذلك، إن العلاقة بين آليات تسوية المنازعات الفعالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مُثبتة جيدًا في الأبحاث الاقتصادية، فقد أظهرت دراسات أن التحكيم التجاري الدولي يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا إذا ما كانت الدولة موقعة على اتفاقية نيويورك المذكورة سابقا، حيث أظهرت الدراسة أن الدول الموقعة على الاتفاقية شهدت زيادة بنسبة 77% على الاستثمارات الأجنبية الثنائية (BIT)، وذلك من خلال تمكين الشركات من تنفيذ العقود بكفاءة أعلى مع تجنب القصور المرتبطة بأنظمة

---

[27] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 33 و 48

[28] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 22

[29] قانون اتحادي رقم (6) سنة 2018م بشأن التحكيم المادة 56 و قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري 1985 المادة 34

[30] احمد ماجد و ندى الهاشمي: دراسة تنويع القاعدة االقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة الدوافع ... آالليات ... الإنعكاسات, وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة, 2018

[31] US Department of State, "2023 Investment Climate Statements: United Arab Emirates" (*United States Department of State*, July 26, 2023) <https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/uae/> accessed May 13, 2025.

القضاء المحلي، وقد خلص تحليل الدراسة إلى أن إتاحة الوصول إلى التحكيم التجاري الدولي يؤدي إلى زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا ما أن كانت استثمارات بمبالغ كبيرة بغض النظر عن عددها، ويظهر هذا التأثير بوضوح أكبر في الدول ذات المؤسسات المحلية النامية،[32]و هذا يأتي بسبب حل التحكيم محل الأنظمة القانونية لرؤوس الأموال العملاقة، على ذلك يتبين أن إحكام نظام تحكيم فعال يعزز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تعزيز ثقة المستثمرين (ذوي رؤوس الأموال الكبيرة) بالحاضنة التجارية في الدولة، كما أن هذه الاستنتاجات أكدت من قبل بحوث أخرى، والتي بعد تحليل النماذج الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وجدت أن ارتفاع عدد القضايا بنسبة واحدة أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.33 بالمئة، [33] إذا ما نظرنا إلى خلاصة هذا الابحاث، يتضح لنا كيف أن جهود المشرع الإماراتي لتعزيز نظام التحكيم له تأثير مباشر على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، لأن التحكيم أداة لحماية الاستثمار، حيث يوفر منتدى محايد لتسوية المنازعات خارج أنظمة التقاضي، وهو ما يجعله خيارا جاذبا للمستثمرين الأجانب الذين يخشون من الخوض في النظام القضائي لعدم خبرتهم به أو عدم إمكانهم من التتبع له نظرا الى ان اجراءات التقاضي تتم باللغة العربية التي في أغلب الأحيان، ليست اللغة الأم للمستثمر الأجنبي.

في سياق القانون الاتحادي بشأن التحكيم، تشير الأدلة إلى أن إطار التحكيم كان له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ساهمت جهود دبي في ترسيخ مكانتها كمركز لتسوية المنازعات في تعزيز نجاحها كمركز أعمال رائد في منطقة الشرق الأوسط،[34] وكان إصدار قانون التحكيم الاتحادي خطوة بالغة الأهمية في هذا الصدد، كما أشارت شركة ماير براون إلى أن من المتوقع للقانون أن يعزز الثقة في نظام التحكيم الإماراتي، وأن تحديثه محل ترحيب من الأطراف التجارية المحلية والأجنبية التي ترغب في حل منازعاتها عبر التحكيم ضمن نطاق الولاية القضائية الإماراتية،[35] ووفقا إلى تعبيرهم فسوف:

"يعد هذا التطور إيجابيا و سيساهم بلا شك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة".[36]

وعلاوة على ذلك، تعزز التعديلات التشريعية لعام 2023 هذا التأثير الإيجابي من خلال معالجة مخاوف رئيسية للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان حيادية المحكمين، ومرونة الإجراءات، وإدماج التكنولوجيا في إجراءات التحكيم كما نوقش سابقا في هذا البحث، ومن المرجح أن تعمل هذه التعديلات على زيادة ثقة المستثمرين، وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إذا أخذنا الإحصاءات المنشورة من قبل مركز دبي العالمي للتحكيم لعام 2023 كمقياس فسوف نلاحظ التأثير العملي للنموذج النظري المذكور سابقا، حيث نجد أن المركز لعب دورا مركزيا في تعزيز الاستثمارات الاجنبية من خلال تطبيق مبادئ اليقين القانوني و التخصص القطاعي والمصداقية العالمية، التي أدت إلى زيادة قضايا التحكيم المدارة من قبل المركز بنسبة 11% عن العام الفائت مما يعكس ثقة المستثمرين في آلياته الفعالة لتسوية المنازعات خصوصا في ضوء الإجراءات المحدثة للمركز في عام 2022،[37] وهو ما يتوافق مع الدراسات التي

---

[32] Andrew Myburgh and Jordi Paniagua, "Does International Commercial Arbitration Promote Foreign Direct Investment?" (2016) 59 The Journal of Law and Economics 597.

[33] Edgardo Cayón, Juan Correa and Lina de la Espriella, "Does International Arbitration Affect Economic Growth in Latin America?" 15 WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS.

[34] Ahmed M Almutawa and AFM Maniruzzaman, "The UAE's Pilgrimage to International Arbitration Stardom" [2014] The Journal of World Investment & Trade 193.

[35] Mayer Brown, "UAE Federal Law on Arbitration in Commercial Disputes - Worth the Wait" (2018)

[36] مرجع سابق Mayer Brown صفحة 2

[37] Dubai International Arbitration CenterI, Annual Report 2023

تربط بين أنظمة التحكيم وجذب الاستثمارات، في قراءة أدق للإحصائيات نجد أن الغالبية العظمى لقضايا التحكيم في المركز انتمت إلى قطاعات البناء والعقارات (59% من الإجمالي) مما يدعم ارتباطها بتدفق بقيمة 23 مليار درهم في عام 2022،[38] علاوة على ذلك توسع المركز في قطاع المصرفي والتمويلي والتكنولوجي تماشيا مع أهداف دولة الإمارات لعام 2031، من المنظور التنظيمي، لعبت تعديلات 2022 لقواعد المركز دورا كبيرا في تسريع إجراءات التحكيم واختيار محكمين طارئين، مما يقلل التكاليف والاطالات على أطراف النزاع، أثبتا للمبدأ المذكور سابقا بخصوص أهمية تسهيل إجراءات التحكيم للأطراف المتنازعة بهدف تعزيز جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب.

الخاتمة والتوصيات

يتضح خلال هذا البحث أن الإطار التحكيمي في دولة الإمارات العربية المتحدة قد شهد تطورًا تشريعيًا وتنظيميًا كبيرًا، مما جعله واحدًا من أكثر الأنظمة مرونة وتقدمًا في المنطقة. وقد مكنت هذه التطورات من دمج الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتوسيع نطاق النزاعات القابلة للتحكيم، وتعزيز سرية الإجراءات وسرعة تنفيذ الأحكام التحكيمية. وقد كان لهذا النموذج تأثير مباشر في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية، ولا سيما بسبب توافقه مع المعايير الدولية، واتفاقية نيويورك، قانون الأونسيترال النموذجي.

ومع ذلك، لا تزال هناك فرص للتحسين، بما في ذلك توحيد القواعد بين مختلف الولايات القضائية، وتقليص التكاليف المترتبة على المؤسسات الناشئة وهي قضايا تم تناولها في التوصيات المقترحة. وبناءً عليه، فإن مواصلة تطوير نظام التحكيم في دولة الإمارات ستظل ركيزة أساسية في تعزيز مناخ الأعمال وتحقيق تطلعات الدولة نحو الريادة الاقتصادية وجذب الاستثمارات.

توصيات تشريعية وتنظيمية:

1. وضع قانون تحكيم موحد المناطق الحرة المالية لتجنب التداخل والتضارب في الاختصاصات بين القانون الاتحادي وقوانين المراكز الحرة (مثل مركز دبي و سوق أبوظبي العالمي)، يُوصى بدراسة جدوى إصدار قانون اتحادي خاص أو اتفاقية تنظيمية موحدة تضبط العلاقة بين القوانين المختلفة وتضمن الأمن القانوني للأطراف الأجنبية.
2. خفض الكلفة الإجرائية للتحكيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء آليات تحكيم مبسطة ذات رسوم منخفضة وإجراءات سريعة، تُناسب المنازعات ذات القيمة المحدودة، مما يعزز وصول شريحة أوسع من المستثمرين إلى التحكيم.
3. استحداث قاعدة بيانات وطنية لأحكام التحكيم المنفذة تنشر قرارات التحكيم المنفذة بعد حجب الهوية لحماية السرية، مما يسهم في تعزيز الشفافية وتكوين سوابق تحكيمية مرجعية تدعم ثقة المستثمرين في استقرار النظام القانوني.

[38] Dubai International Arbitration CenterI, Annual Report 2023 صفحة22

4. تعزيز الرقابة على حياد واستقلالية المحكمين بفرض متطلبات الإفصاح الشامل من المحكمين عن علاقاتهم بالأطراف أو بالمؤسسات المعنية، وإنشاء سجل وطني للمحكمين يخضع لمراجعة دورية، مما يعزز من مصداقية النظام التحكيمي.

توصيات مؤسسية وإجرائية:

6. تعزيز التعاون بين مراكز التحكيم المحلية والدولية عبر توقيع مذكرات تفاهم مع مراكز تحكيم دولية كـ LCIA وICC وSIAC، لتبادل الخبرات وتطوير الكوادر، الأمر الذي يدعم رفع تصنيف الإمارات كمركز إقليمي موثوق.

7. تحفيز الاستثمار في البنية التحتية للتحكيم الرقمي من خلال دعم تقنيات جلسات التحكيم الافتراضية والتوقيع الإلكتروني المؤمَّن، بما يعزز من سرعة الإجراءات ويحد من التكاليف التشغيلية.

8. تكثيف برامج التدريب للمحكمين المحليين خاصة في المجالات الجديدة النزاعات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والبيئة، لضمان مواءمة المهارات مع طبيعة الاستثمارات الحديثة تماشيا مع رؤية 2031.

9. قياس الأثر الدوري لنظام التحكيم على الاستثمارات الأجنبية من خلال إعداد تقارير دورية بالتعاون بين وزارة الاقتصاد ومراكز التحكيم، تتضمن مؤشرات دقيقة عن تأثير التحكيم على مناخ الاستثمار واتخاذ قرارات سياسية مستنيرة بناءً عليها.